

# دراسة حول تطور ظاهرة الحاضرة في شمال إفريقيا

محمد علي الطاهر وفاء

قسم الهندسة المعمارية والتخطيط العمراني، جامعة الفاتح، طرابلس، ليبيا

## ABSTRACT

This research concerns with the development of metropolitan phenomenon in North Africa which is well presented by major cities such as Cairo, Tripoli, Tunis, Algiers and Casablanca. The paper deals with the theoretical concept of metropolis, their uncontrollable growth and the main characteristics of urbanization in North Africa, where the urbanization phenomenon has taken place on sites of old centers that have well known commercial and maritime history. The research tries to make comparison between the different metropolitan situations in North Africa, and gives examples on the development of the metropolis.

As a conclusion we find that, there are major handicaps in any metropolisation process in this area, namely the extreme difficulty of managing urban growth and uncontrolled spreading out of great agglomerations, the difficulty to control the metropolisation process, in my opinion leads to increase the gap between, the official policies and goals of urban planning, and the reality on the ground.

## الملخص

تبحث هذه الورقة في تطور ظاهرة الحاضرة في شمال أفريقيا والتي نجد دلالاتها متجلية في كل من القاهرة، طرابلس، تونس، الجزائر والدار البيضاء. وتتناول المفهوم النظري للحاضرة وإلى الاتساع الذي تشاهده المدن اليوم دون توقف كما تطرقت إلى أهم مميزات ظاهرة التحضر في شمال أفريقيا حيث تطورت هذه الظاهرة في كثير من المدن القديمة المتميزة بتاريخها التجاري والبحري القديم. كما تناولت الورقة مقارنة الأوضاع في حواضر شمال أفريقيا، وتقديم الأمثلة لتطور الحاضرة. وأخيرا نستنتج من هذه الورقة أن هناك معوقات كبرى لتطور ظاهرة الحواضر ألا وهي صعوبة الحد من النمو العمراني وعدم القدرة على التحكم في الامتداد المستمر للمدن الكبرى وضواحيها، وهذا الوضع سيؤدي إلى تعميق الهوة الموجودة بين الخطاب الرسمي في مجال التخطيط العمراني والواقع المعاش.

**الكلمات المفتاحية:** الحاضرة ؛ فضاء حضري ؛ نسيج عمراني ؛ منطقة عمرانية ؛ مترو بول ؛ التخطيط الحضري.

## مقدمة

أصبحت ظاهرة التحضر مع بداية القرن الواحد والعشرين على مستوى العالم تمثل أحد التحديات الكبرى للإنسانية. جعلنا هذه التحديات نتطرق بالدراسة والبحث لبعض النماذج أو بعض التنظيمات للفضاء العمراني خاصة فيما يتعلق بكبرى مدن شمال إفريقيا. تعتبر هذه الدراسة مهمة، وذلك مع بداية عصر جديد ألا وهو عصر عولمة الاقتصاد المبني على عولمة المدن حيث نشاهد في هذا العصر ارتفاعا ملحوظا في عدد الحواضر (مترو بول) ذات البعد العالمي.

## مفهوم الحاضرة

من خلال المفهوم النظري للحاضرة وما نشاهده اليوم من نمو سريع، نود أن نعرب عن انطباعاتنا في التوسع العمراني الهائل الذي تعيشه مدينة اليوم والتي كانت في العصور الماضية مدينة مسورة (المدينة القديمة) أنشأها الإنسان لتعكس ثقافته وحضارته. فقدت المدن القديمة في يومنا هذا كامل بعدها الحضاري الذي يميزها ويعطيها طابعا خاصا لتحل محلها مدن دون هوية المقصود هنا بالمنطقة التاريخية أو المركز القديم لمدن أوروبا المعاصرة [1] (Cité) هو الشكل التنظيمي للمدينة الأصلية (العتيقة) المحاطة بالأسوار، ومقرا للحاكم والتي تتعارض مع الضواحي الخارجة عن أسوارها وراعية حضارة العصور الأولى. أما في شمال إفريقيا يطلق على المركز القديم لمدنها أسم المدينة القديمة [2] ذات النسيج العمراني المتراس والمحاط بأسوار تتخلله شوارع ضيقة وملتوية ويتوسطه الجامع والسوق. فالمدن القديمة في شمال إفريقيا وأوروبا خير شاهد على التاريخ العمراني للحواضر (متر وبول) الحديثة. عاشت المدن القديمة خلال عصر الثورة الصناعية (نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين) سنوات من الفوضى والعشوائية، وتجمعت المباني حول المصانع وخرجت المدينة عن أسوارها.

كان التطوير الجديد في أسلوب الإنتاج دافعا أساسيا لهذه التغيرات والتوسعات، والتي أنتجت موازين قوى جديدة داخل المدينة القديمة مرسخة بذلك سيطرة الطبقات الحاكمة في ذلك العصر. أحدثت هذه القوى اختلالا في توازن المدينة القديمة مما أدى إلى فقدانها أحد مميزاتها الأساسية ألا وهي وحدتها الترابية التي كفلت لها على مر السنين توازنا مبني على تدرج وطيد في القيم الثقافية والاجتماعية. فغالبا ما تكون اليوم المدينة القديمة في شمال إفريقيا وأوروبا غارقة في المنطقة العمرانية للحواضر الكبرى حيث تواجه أحيانا معاناة في الحفاظ علي مورثوها المعماري والعمراني. ألم يكن هذا الاختلال الكبير في التوازن وعلى مر السنين، سببا في موت المدينة القديمة بل إلى زوالها ؟

## مفهوم مدينة اليوم

ابتكرت دلالات لتعريف مدينة اليوم والتي تعكس طابعها التوسعي والاستقطابي وهي كالاتي: مترو بول: أستعمل تعبير المدينة الأم من قبل متخصصين أمريكيان في علم الجغرافيا والاجتماع إشارة إلى المدن الكبرى التي تلعب دور العواصم الاقتصادية [3]. ميجالوبول: أستعمل المصطلح لأول مرة من قبل جوتمان إشارة إلى مدن الواجهة العمرانية للشريط الساحلي الأطلسي لشمال أمريكا [4]. ميجا بول أستعمل المصطلح من قبل الأمم المتحدة إشارة للتجمعات العمرانية التي يزيد عدد سكانها عن ثمانية مليون نسمة. هناك تعارض بين فكرة التوسع والامتداد وفكرة تحديد حدود المدينة وفق المفهوم التقليدي لها ومفهوم المدينة ذاته مرتبط بتحصينها حيث إن أول ما يفكر فيه الإنسان عند بناء مدينته هو رسم أسوارها وبناء دفاعاتها. لم تعد أسوار "المدينة القديمة" عائقا أمام نمو المدينة وتوسعها نتيجة لتطور الصناعة والحاجة إلى فضاءات جديدة. تجاوز الزحف العمراني الممتد في كل الاتجاهات الأسوار مكونا الضواحي، وبالتالي أصبحت المدينة الأصلية (العتيقة) مجهولة الهوية وفاقدة تأثيرها المعنوي، وأصبحت أسوارها تمثل اليوم خطا وهميا في التجمعات العمرانية الزاحفة. يجب للأسف أن يكون راسخا في الأذهان من الآن فصاعدا، أن المراكز العمرانية الكبرى أخذت المظهر التالي ألا وهو الامتداد اللانهائي للمناطق العمرانية دون حدود محددة للتجمعات السكانية وأصبح هذا الامتداد مستمرا ودائما [5]. ندرك من هنا أن مفهوم المدينة الحديثة هو عبارة عن منطقة عمرانية آخذة في النمو المستمر، بسبب سهولة وتوفير

وسائل النقل. فالمنطقة العمرانية الحديثة إذا ما هي إلاميكانيكية مستمرة من خلال نموها النهائي لسكانها وامتداد غير محدود لفضائها.

بدأت تختفي تدريجياً الحدود القديمة بين المدينة والريف لحساب المناطق الحضرية نتيجة للزحف العمراني [6] والتي أصبح تنظيمها أكثر تعقيداً، ونرى هنا أن إحدى المشاكل الخطيرة التي سببتها المدينة المعاصرة، هو نموها. تعاني المدينة فعلاً من نموها، حيث اختفت اليوم أسوارها ولم يعد هناك ما يوقف توسعها والباحثة باستمرار عن حدود فقدها.

إن هذا النمو كان سبباً في الازدياد المستمر للمدن المليونية [7] والتي تعاني من ظروف معيشية صعبة، كما أن نمو المناطق العمرانية خلق آثاراً سلبية منها الكثافات العالية والتلوث والجريمة، دافعة بالمدن الكبرى إلى معاناة جسيمة وخطيرة. إن تصور مفهوم المدينة اليوم قد تغير معناه، وأصبحنا نميل للحديث عن المنطقة العمرانية، والفضاء العمراني، والإقليم أو التكتل العمراني. لا تقتصر الإشكالية فقط على مفهوم المدينة ولكن تذهب إلى أبعد من ذلك حيث هناك إشكالية أكثر تعقيداً ألا وهي وضع سياق تدريجي لنقل المدينة إلى مستوى الحاضرة (متروبول).

### الفضاء الحضري

قبل أن نتطرق وبصفة خاصة لشمال إفريقيا دعنا نذكر بأن الفضاء الحضري هو تظاهرة ديناميكية، حيث تتجمع وتتبلور فيه كل الجوانب الإيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمجتمع ما وفي فترة محددة من تاريخه. يعتبر الفضاء الحضري هو نقطة الذروة للممارسات الدينامية للأفراد والتنظيمات الاجتماعية في الزمان والمكان. أن المشكلة الرئيسية لظاهرة الفضاء الحضري الحالي، هو صعوبة السيطرة عليه ومتابعة تطوره. ووضعت عدة تنظيمات إدارية موضع التطبيق في المناطق العمرانية الكبرى لمعالجة هذه الظاهرة في كثير من دول العالم، هدفها الوصول إلى الحد من التوسعات العمرانية وإلى بنية أكثر تماسكاً للفضاء الحضري.

### تصنيف التجمعات العمرانية

في هذا الخصوص اقترح بيليتيه [8] في كتابه، مدن وتخطيط حضري في العالم، تصنيفاً استرعى انتباهنا حيث يفرق بين:

أولاً الحواضر (متروبول): يحكمها نظام إداري مبني على تركيز السلطات على مستوى التجمع العمراني حيث تلعب الحاضرة دور الحكومة المحلية. غالباً ما تكون البلديات التي تتألف منها الحاضرة تحت مظلة قانونية واحدة، تأتي بعدها التجمعات العمرانية بتنسيق على مستوى أعلى في التنظيم حيث يكون النظام فيها أكثر مركزية متمثل في أكثر من حالة تبدأ بالحكومات الإقليمية وتنتهي بأنظمة خاضعة للحكومة المركزية، وهنا غالباً ما تكون استقلالية البلديات محدودة خاصة في كثير من دول شمال إفريقيا. وأخيراً يجب أن نأخذ في الاعتبار التجمعات العمرانية ذات تنسيق بدون مستوى محدد، خاصة التي يكون تنظيمها في إطار تعاون بين مدنها وقراها.

هناك حالياً ظاهرتان لهما أهميتهما الحيوية في تنظيم التجمعات العمرانية الكبرى ألا وهي تطور ظاهرة اللامركزية وظاهرة استقلالية الأقاليم. إن مبدأ اللامركزية السياسي والإداري يؤدي إلى ترسيخ وتقوية الاستقلالية على المستوى الإقليمي والمحلي مع أن تطبيقها على أرض الواقع لا يخلو من الصعوبات والعراقيل. مع أن ازدواجية التدخلات على أكثر من مستوى إداري بنفس المنطقة يسبب في أوضاع معقدة وصعبة لا تخلو من التحالفات والصراعات. نبحث في نفس الوقت الحوارات المعاصرة حول تنظيم الحواضر الكبرى في التنسيق والترابط بين الأجهزة الإدارية والمؤسسات والهيئات المختلفة المتواجدة بنفس المنطقة وأيضا في التوافق المنطقي لتطوير

الاستقلالية والقدرة المالية. نجد عند تحليل المدن والأنظمة العمرانية لمنطقة شمال إفريقيا صعوبة في نقل وتطبيق تصنيفات لنماذج الإدارة والتنظيم للتجمعات العمرانية الكبرى في أوروبا على هذه المنطقة.

### تعريف الحاضرة

مثلا شرح تروان [9] في كتابه، الاستعمال الجيد للفظ الحاضرة (متروبول) خاصة في العالم العربي، إنه ليس من السهل التمييز بين الحاضرة الإقليمية و الحاضرة المحلية الصغيرة أو الحاضرة الاقتصادية. لفهم هذه الفروقات الدقيقة يجب التمعن في مفهومنا للفظ الحاضرة (متروبول) وعملية تحول المدينة إلى حاضرة. تعنى أصلا كلمة الحاضرة ( متروبول ) المدينة الأم: المكان الذي تتجمع فيه السلطات والتجمعات السكانية الكبرى وهي التي تخلق الأنشطة والفعاليات، وتحتضن الحاضرة الوظائف الأساسية والرئيسية للخدمات والمرافق الكبرى وتلعب دور البؤرة المؤثرة في محيطها والمسيطرة على كل أنواع التبادلات وعلى جميع المستويات. الحواضر لها دور مهم وفعال في شبكات التبادلات العالمية، وتعتبر مراكز الخدمات المالية والأعمال وتلعب دورا رئيسا وأساسيا في الإعلام والاتصالات والاختراعات وذات صلة قوية ببقية العالم بفضل مستوياتها التكنولوجية العالية وفعالية بنيتهن التحتية القوية للاتصالات (مطارات، مراكز الاتصالات السلكية واللاسلكية، شبكات الكوابل،....). والحاضرة هي رمز المدينة العالمية [10] أن عولمة الاقتصاد أصبح هو طابع الحاضرة وظاهرة التحول من مدينة إلى حاضرة هي تفسير لفضائها الحضري [11].

نستخلص من خلال هذا التعريف لمفهوم الحاضرة أن ظاهرة التحول من مدينة إلى حاضرة هي عبارة عن تطور في نمو السلطة والنفوذ للمدن الكبرى على نطاق أكثر فأكثر اتساعا. وبالتالي أصبح هذا النطاق المساحي الذي تحتله الحاضرة حقيقة جغرافية جديدة، سمحت لنا باكتشاف المدينة بصورتها الجديدة كقاعدة وأساس لتنظيم الفضاء الحضري. بإمكاننا الوصول إلى أعلى الرتب وذلك من خلال إنشاء عالم حضري، فوق مساحة عمرانية شاسعة ذات ربط جيد، متعدد المراكز ذو مستوى رفيع وعلاقة قوية ومتواصلة ومزود بنظام اتصالات ونقل فعال وتجهيز على مستوى عالي بالمرافق والبني التحتية. بحيث تكون الحاضرة ذات بعد عالمي، وفي حركة مستمرة وذات نفوذ قوي ومؤثر يسمح لها بجذب الثروات والأفكار والقوى البشرية. نجد في هذه النظرة القليل من المثالية لذا يجب مع ذلك أن تكون متنوعة، حيث لا يوجد مسبقا نموذج موحد لبنية الحاضرة لأن الحالات أو الأوضاع غالبا ما يكون فيها تباين شديد. نلاحظ بصفة عامة أن مستوى النمو الاقتصادي هو الذي يؤثر في نموذج ونوعية نظام الحاضرة. إن عولمة المدن اليوم ما هي إلا نتاج لعولمة الاقتصاد التي تشجع أشكالاً من التنظيمات الحضرية قائمة على بناء مدعوم بشبكات كبرى ذات تدرج هرمي جيد.

يعكس مفهوم تطور ظاهرة الحاضرة (تحول المدن إلى حواضر)، والقائم على تطور تكنولوجي دقيق وأنشطة ذات قيمة مضافة عالية فكرة بها غموض والتباس تصل بنا تلقائيا إلى استبعاد المدن الكبرى للدول النامية عن هذا المفهوم. هذا ما يجعلنا نتساءل، ما الذي يميز الواقع الحضري للدول المتقدمة عن الواقع الحضري للدول النامية خاصة دول شمال إفريقيا. يمكننا وصف ظاهرة التحضر في مدن الدول النامية بالعشوائية، عشوائية نلاحظها من خلال الزحف العمراني وانتشار المساكن الغير قانونية (دون ترخيص) والتي تفتقر إلى الحد الأدنى من الشروط الصحية. تعتبر هذه النوعية من المساكن في أغلب الأحيان حل تفيقي لاحتياجات

اجتماعية ملحة. تعيش معظم الدول النامية اليوم مشكلة الانفجار العمراني نتيجة الحالة السيئة لظاهرة التحضر.

نشاهد اليوم تغير جذري في معنى ودور المدينة، في الماضي كانت تمثل النمو والتطور والازدهار أما اليوم أصبحت مصدرا للمشاكل في الدول النامية. بالتالي أصبحت المدينة عبارة عن عبء وعائق لكل تطور ونمو. انطلاقا من مقدمة الدراسة النظرية لتطور ظاهرة الحاضرة (تحول المدينة إلى حاضرة)، علينا الآن محاولة فهم كيف تجلت وتميزت هذه الظاهرة في مدن شمال إفريقيا.

#### أهم مميزات ظاهرة التحضر في شمال إفريقيا

دعنا نذكر أولا أن المدينة واقع متميز وملموس ودائم في تاريخ حوض البحر المتوسط وتتجه اهتماماتنا نحو ساحله الجنوبي (شمال إفريقيا) الذي يعيش اليوم انطلاقة كبيرة لظاهرة التحضر وفقدان توازن البنية العمرانية [12]. تطورت هذه الظاهرة في كثير من المدن القديمة ذات الكثافة السكانية العالية نسبيا، والمتميزة بتاريخها التجاري والبحري القديم، طرابلس وتونس والجزائر والدار البيضاء والقاهرة، هذه المدن غالبا ما تكون مرتبطة بالموقع الأصلي للمدينة. في الواقع إن أغلبية المدن الكبرى لشمال إفريقيا نشأت على مواقع ساحلية، غالبا ما تكون ملتقى للطرق البحرية (حول المرافئ) والطرق البرية التجارية القادمة من الصحراء، مما أدى إلى ازدهار ونمو المدن الساحلية بسبب استغلالها للثروات والخيرات القادمة من المناطق الداخلية للبلاد. كان المستعمر الأوروبي المحرك الرئيس للانطلاقة العمرانية التي عرفتها بلدان شمال إفريقيا في الفترة ما بين القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. باشرت خلال هذه الفترة الإدارة الاستعمارية المحلية (فرنسية في المغرب والجزائر وتونس، إيطالية في ليبيا وإنجليزية في مصر...) في إعادة تنظيم البلاد على أساس نموذج مبني على تجميع الثروات والخيرات المحلية وتحويلها إلى الحواضر الأوروبية [13].

بدأ بناء الفضاء الحضري واضحا حول مرفأ المدينة (رأس جسر)، حيث تلتقي البضائع والثروات المحملة عن طريق السكك الحديدية والطرق البرية والآتية من المناطق الداخلية. هذا النموذج الاستعماري كان له تأثيرا قويا حيث زاد من تكثيف وتمركز التجمعات العمرانية على الساحل. لفهم التباين القائم بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية، علينا أن نذكر بأن المعوقات الجغرافية كانت سببا رئيسا في اختلال توازن البنية العمرانية في بلدان شمال إفريقيا. يغلب الطابع الصحراوي القاحل على معظم المناطق الداخلية، مما أدى إلى تجمع وتمركز السكان والمدن على الواجهة البحرية. لازل هذه الوضع مستمرا إلى ما بعد استقلال هذه الدول، حيث تتمتع مدن المرافئ بديناميتها واستمرارية جذبها للاستثمارات، وتشهد نموا متسارعا يفوق بكثير نمو المراكز والقرى الأخرى.

#### التطور العمراني

شهدت دول شمال إفريقيا كأغلبية الدول النامية في الفترة ما بين 1950 و 1970 زحفا عمرانيا لا مثيل له، مما أدى إلى ظاهرة الانفجار العمراني التي نشاهدها اليوم. يعتبر المغرب خير مثال على ذلك، حيث إن عدد المدن قد تضاعف تقريبا في الفترة ما بين 1960 و 1982 وانتقل من 128 مدينة إلى 240 مدينة، وتتمركز 40% من التجمعات العمرانية على طول المحور الساحلي الدار البيضاء والرباط والفنيطرة [14]. يسكن 95% من إجمالي السكان شمال الجزائر والذي يمثل سدس المساحة الكلية، وتتمركز 50% من التجمعات العمرانية على الشريط الساحلي في 447

منطقة عمرانية سنة 1994 مقابل 177 منطقة عمرانية سنة 1970. ظهر النمو العمراني بتونس في إقليم تونس العاصمة وفي منطقة الساحل حيث تتمركز أكثر من 40% من التجمعات العمرانية. يسكن 90% من إجمالي سكان ليبيا الشريط الساحلي حيث التمرکز المكثف للتجمعات العمرانية خاصة الساحل الشمالي الغربي والذي تقع فيه طرابلس أكبر منطقة عمرانية و أكبر تجمع لسكان الحضر بالبلاد والساحل الشرقي والذي تقع فيه بنغازي ثاني أكبر منطقة عمرانية وتتجمع فيه نسبة عالية من سكان الحضر. وأخيرا مصر والتي تختلف فيها الشبكة العمرانية قليلا عن باقي دول شمال إفريقيا، حيث تنتظم في رقعة ضيقة وعلى طول حافتي نهر النيل والمهيمن عليها تضخم القاهرة (13 مليون ساكن)، وسكان الحضر يمثلون أكثر من 50% من إجمالي السكان.

### التطور السكاني

من خلال التحليل الذي أجري لمقارنة نمو السكان الإجمالي وسكان الحضر لدول شمال إفريقيا وكما هو موضح بالجدول (1) لاحظنا أن النمو السريع والمفاجئ للمدن في الفترة ما بين 1950 و 1970 كان سببه الزيادات السكانية الهائلة والهجرة الريفية.

جدول 1: متوسط نسبة الزيادة السنوية لإجمالي السكان وسكان الحضر في شمال إفريقيا بين 1950 و1995

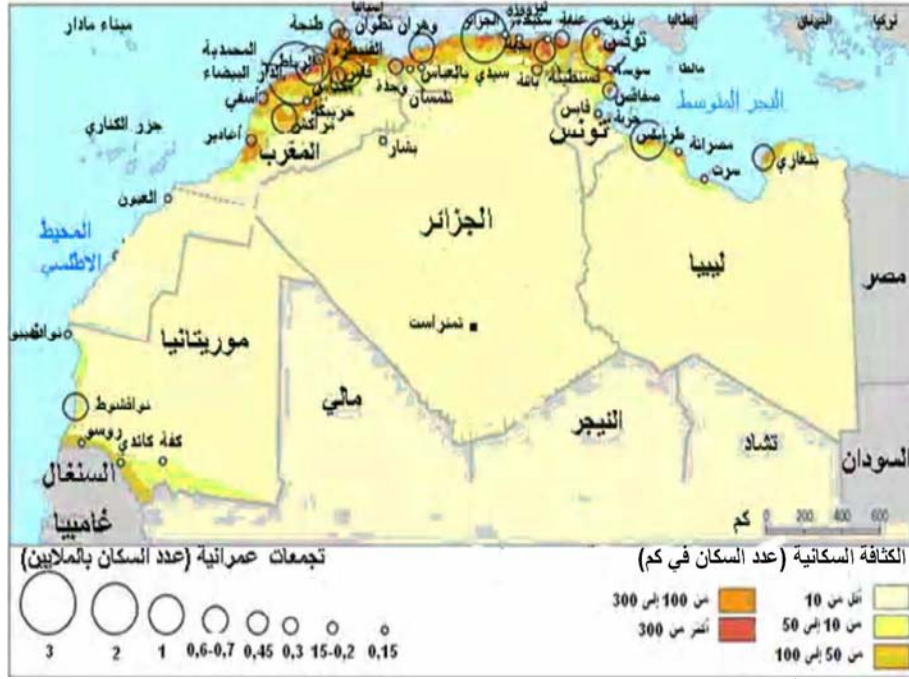
البلد	إجمالي السكان			سكان الحضر		
	1970-1950	1990-1970	1995-1990	1970-1950	1990-1970	1995-1990
المغرب	2,6	2,4	2,1	4,2	4	3,9
الجزائر	2	3,1	2,4	5,4	4,4	3,3
تونس	1,7	2,4	2,3	3,5	4,3	3,2
مصر	2,1	2,4	2,1	3,4	3,2	2,6
ليبيا	3,6	3,7	4,5	7,8	6,7	4,3

المصدر: جيوبوليس، بلن بلو، 1999.

يمكن تعميم ظاهرة التكتل والتجمع السكاني على كافة المناطق الساحلية، نتج هذا الوضع عن تحركات سكانية ضخمة لأسباب عدة منها: الهجرات الداخلية اتجاه المدن الساحلية؛ بسبب النهضة الصناعية والتنمية السياحية؛ هجرة سكان الجبال اتجاه السهول الخصبة؛ الهجرات الريفية المكثفة بعد الحرب العالمية الثانية وبعد عام 1960 عمت كافة مناطق حوض البحر المتوسط هجرات عالمية للبحث عن عمل والاستيطان المتسارع للبدو الرحل وشبه الرحل [15].

تميزت ليبيا بهذه الظاهرة عن غيرها بنسب سنوية عالية للنمو الحضري وصلت إلى 7.8%، مما أدى إلى مضاعفة عدد سكان الحضر في أقل من 10 سنوات. أصبح واضحا لدينا توزيع الكثافات الحضرية، حيث نلاحظ انخفاض سريع في كثافة التواجد البشري في المناطق الداخلية وارتفاعها بشكل كبير في المناطق الساحلية [16]. رغم تباطؤ التحركات السكانية اتجاه المناطق الساحلية في التسعينات، تبقى المناطق الساحلية والحضرية إلى يومنا هذا بكثافتها العالية مميزة وواضحة، خاصة في تونس وليبيا أنظر شكل (1). كانت التحركات السكانية النشطة التي شاهدها منطقة شمال إفريقيا ناتجة عن تحضر عشوائي صاحبه نمو وتوسع ألامحدود للمدن حيث تجمعت فيها أعداد هائلة من سكان الريف تائهين في بيئة تختلف في العادات والتقاليد عن بيئتهم، والآلاف من الشباب الباحثين عن عمل. حيث ترك الأغلبية العظمى من الموجات المتعاقبة من

المهاجرين قراهم في الدواخل ليستقروا في ضواحي المدن الكبرى. تبقى المدينة رمز الحدائة والمكان الذي تتجمع فيه الثروات والخدمات الصحية، والخدمات العامة وفرص العمل، إذ تلعب المدينة دورا هاما كقوة جذب كبيرة إلى ما حولها.



شكل 1: الكثافة والتجمع الحضري لدول المغرب العربي. (المصدر: لوموند ديبلوماتيك، 1994).

طرأت منذ الثمانينات تغييرات على النمو الحضري في مختلف دول شمال إفريقيا، حسب الإحصائيات السكانية التي أجريت في المغرب سنة (1982 و1994)، والجزائر سنة 1985، وتونس سنة 1994، وليبيا سنة 2000، ومصر سنة 1986. نلاحظ بصفة عامة أن هناك استقرار نسبي في نمو الحواضر الكبرى وتقدم ملحوظ في نمو المدن الصغرى والمتوسطة، لكن هذه التغييرات هل كان لها تأثير قوي في تغيير بنية وتنظيم التجمعات الحضرية على المستوى الوطني لهذه الدول؟ هل بسبب تناقص جاذبية الحواضر الكبرى أصبحت بالتالي هذه الحواضر أقل مركزية أم أن أهمية دورها كحاضرة تقلصت؟

### تميز أوضاع الحواضر في شمال إفريقيا

من ضمن أهداف الإرادة السياسية الموجهة للدولة في الثمانينات إعادة تركيبة بنية التجمعات الحضرية وتوزيعها على المستوى الوطني، وذلك من خلال خلق نمو متوازن والحد من هيمنة المراكز الحضرية الكبرى. يوجد تباين واختلاف في هذه التغييرات حسب الدول، هناك تقدم ملحوظ في المغرب في نمو المدن الصغيرة والمتوسطة (6,8% في السنة)، يقابله تراجع في النمو للحواضر الكبرى (3,3% في السنة). وهكذا نلاحظ عدد المهاجرين إلى المدن التي تتراوح أحجامها بين 20.000 و50.000 ساكن يفوق بكثير العدد المهاجر إلى حاضرة الدار البيضاء [17]. في الجزائر حسب إحصائيات سنة 1977 تمثل المدن الصغيرة التي لا يزيد عدد سكانها عن 20.000 ساكن ثلثي التجمعات الحضرية، وسجلت المدن الصغيرة في تونس نمو أكثر من 5% سنة 1975، وقد شاهد هذا النوع من التجمعات الحضرية (من 2.000 إلى 30.000 ساكن) في ليبيا نموا قياسي أكثر من 10% في السنة في معظمها وهذا النوع من التجمعات في تزايد حيث زادت نسبته على

المستوى الوطني من 15% سنة 1964 إلى 23,7% سنة 1984. في المقابل يتجمع في المدن المتوسطة الحجم (من 30.000 إلى 100.000)، 36% من سكان الحضر [18]. أما مصر فهي حالة خاصة حيث تبقى القاهرة مسيطرة على النظام الحضري على المستوى الوطني (عدد سكانها حوالي 12 مليون، هذا العدد يمثل 12,6% من إجمالي السكان و 28,8% من سكان الحضر). نشاهد اليوم نموا متزايدا للمدن ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة.

حدثت هذه التغيرات في البنية العمرانية لبلدان شمال إفريقيا بسبب السياسات اللامركزية المطبقة من قبل تلك الدول، وبالتالي أصبح للمدن صغيرة الحجم دورا متناميا في تغطية عدة وظائف في الخدمات، والإدارة، والتعليم، والصحة. وهكذا أصبحت تدريجيا هذه المدن تتمتع بوضع المراكز التجارية والصناعية كما نلاحظ أيضا تدفق الهجرات اتجاه المدن ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة والتي تستقطب أعدادا كبيرة من الهجرات البندولية بين التجمعات الحضرية [19] وهذا راجع ولو جزئيا إلى جهود السياسات الوطنية المبذولة من قبل الحكومات في تطبيق اللامركزية وتهيئة المراكز الحضرية الجديدة.

لم تكن الإرادة السياسية العامل الوحيد في هذه القفزة التي حدثت في إعادة بناء الفضاء الحضري وتركيبه شبكة المدن على مستوى البلاد، بل يجب الإشارة إلى أهمية عوامل أخرى ساهمت هي أيضا في إعادة ترتيب هذا الفضاء والتي نراها واضحة في التغيرات التي طرأت فجأة على حركة الهجرة للسنوات العشرين الأخيرة. حيث كانت توفر المدن الكبرى في الستينات كالدار البيضاء والجزائر وتونس وطرابلس أو القاهرة للمهاجرين إمكانيات الاستقرار والاندماج، لكن مع بداية الثمانينات واجهت هذه الحواضر صعوبات في استيعاب توافد اليد العاملة والمتزايدة بصورة منتظمة. وهذا ما يؤكد التناقض النسبي للهجرات اتجاه المدن الكبرى منذ التسعينات. وهكذا أصبحت المدن الكبرى لشمال إفريقيا دافعة ورافضة لضغط التدفقات البشرية الممارس عليها. في الوقت الذي نلاحظ فيه تحسن واستقرار في الوضع الديموغرافي، خاصة في المدن الكبرى بسبب الزيادة الطبيعية الموجبة (انخفاض واضح في الوفيات وارتفاع نسبة الولادات)، يبدو أن أغلبية هذه المدن وصلت إلى نقطة التزاحم. يبقى السبب المباشر لهذا الوضع أزمة البطالة والسكن والذي أدى إلى تدهور الظروف المعيشية لسكان المدن مسببة في حالات من العنف وانعدام الأمن والسلامة رغم ما حدث في هذه المرحلة. مرحلة التغيرات للتنظيم العمراني، بسبب عدة عوامل منها تقلص النمو الديموغرافي كما هو الحال في القاهرة وتونس أو الجزائر، والتغير الذي طرأ في نسبة الولادات ونفاذ الهجرات الريفية، لم يقلل هذا المنهج التنظيمي للفضاء من القوة الاقتصادية ولا من النفوذ المطلق للمدن الكبرى إذا يبدو هناك فعلا تطور في المنطقة نحو مفهوم الحاضرة. "يجب التذكير هنا أن مفهوم الحاضرة يوضح لنا سير وحركة تجمع وتكثف السكان والوظائف والسلطات القيادية لصالح أكبر المراكز الحضرية".

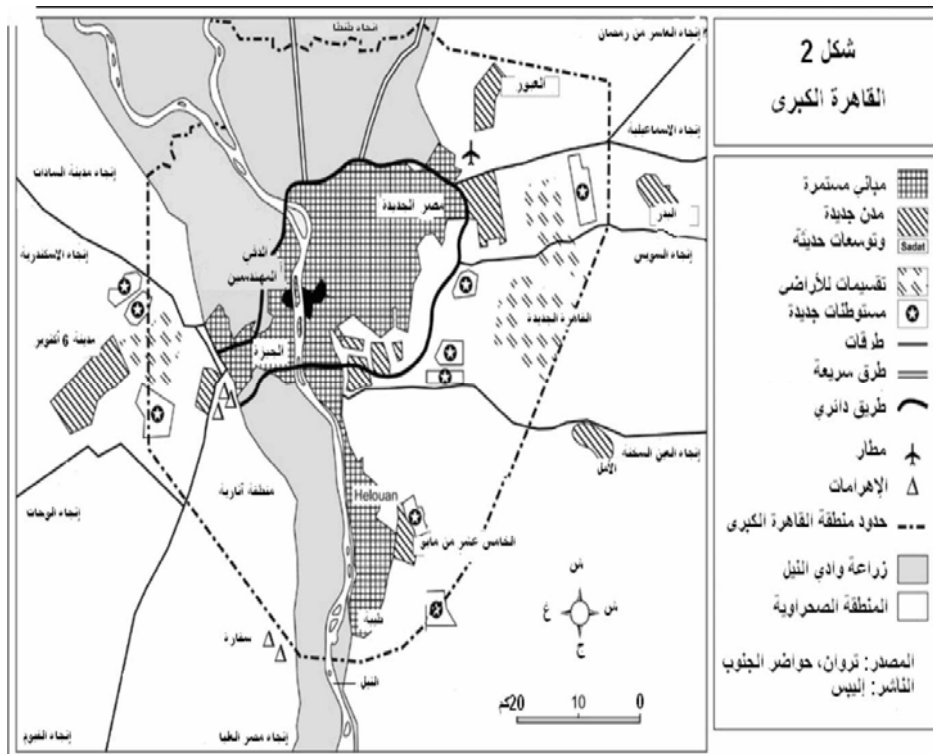
سواء كانت المدينة عاصمة أو قطب اقتصادي في بلدان شمال إفريقيا، فهي الحاضرة التي تمثل فعلا محور التنظيم للفضاء والمسيطرة عليه في أغلب الحالات، وعلى أساس حضري. تشتغل المدينة الكبرى التي على حد سواء متعددة الوظائف وأحادية المركز، بواسطة روابط متدرجة التي تمثلها على جميع مستويات نطاق الفراغ. يبدو حسب رأي روبرت إسكاليه أن التوازن الإقليمي قائم على هذه المركزية المفرطة [20]. رغم أن المدن الكبرى لشمال إفريقيا لا تؤمن حتما وظائف الحواضر ذات الرتب العالمية، مع هذا فإن الشروط المثلى لموصفات الحاضرة تكون مجتمعة في أكبر المدن يبدو مما لا شك فيه، أنه من الصعب المطالبة بإنشاء نموذج موحد لتطور مفهوم الحاضرة في شمال إفريقيا. كما تشير كثير من الدلائل بافتراض وجود فعلا تجمعات حيث



الأهمية الاقتصادية والسياسية والإدارية والخدمية تبدو مسيطرة على نطاق واسع، في حين توجد فروقات دقيقة علينا توضيحها حسب الحالة المراد دراستها، فمن الأرجح إذا أن نتكلم عن حالات مختلفة للحواضر في شمال إفريقيا.

### أمثلة لتطور الحاضرة في شمال إفريقيا

نقدم فيما يلي بعض الأمثلة لتطور الحاضرة في شمال إفريقيا (القاهرة، طرابلس، تونس، الجزائر، الدار البيضاء) لقياس هذه التباينات والاختلافات. بالإشارة إلى إحصائيات البنك الدولي لسنة 2000، أن عدد التجمعات السكانية المليونية وصل إلى 17 تجمع في العالم العربي منهم 10 مدن موانى كبرى. غير أن هذه الوضعية للواجهة البحرية لا تكفي لترسيخ وضع الحاضرة على أساس بعد عالمي، بل يجب إضافة وظائف إستراتيجية للتحكم والإدارة. المدن الكبرى، حواضر اقتصادية و/أو سياسية من الرتبة الأولى، تركز وتجمع إذا على حد سواء السلطات والثروات والوظائف المهمة التي تسمح لها ببسط نفوذها الكامل على أغلبية التراب الوطني. تمارس المدن الكبرى هيمنتها وفقا لقوى متغيرة، يمكن هناك فرق بين السيطرة المطلقة بل المفرطة الممارسة من قبل القاهرة وتونس والجزائر وطرابلس وبين السيطرة الأقل حدة والغير كاملة كما هو الحال في الدار البيضاء. من بين المدن الكبرى، القاهرة وهي في رتبة الميجا بول وتمارس جاذبية لا تقاوم على كامل التراب الوطني والمسيطرة عليه، حيث تتجمع فيها الوظائف الأساسية والمهمة التي تؤمن لها الارتباط مع السوق العالمي. تعتبر القاهرة المركز الرئيس للصناعة في مصر وتتركز فيها معظم الأنشطة التجارية وتسجل كثافة سكانية من بين أعلى الكثافات في العالم (حوالي 50.000 ساكن/كم<sup>2</sup>). تجاوزت حدود موقعها، وعرفت المدينة زحفا عمرانيا سريعا وعشوائيا والذي امتد إلى مشارف الصحراء أنظر شكل (2).



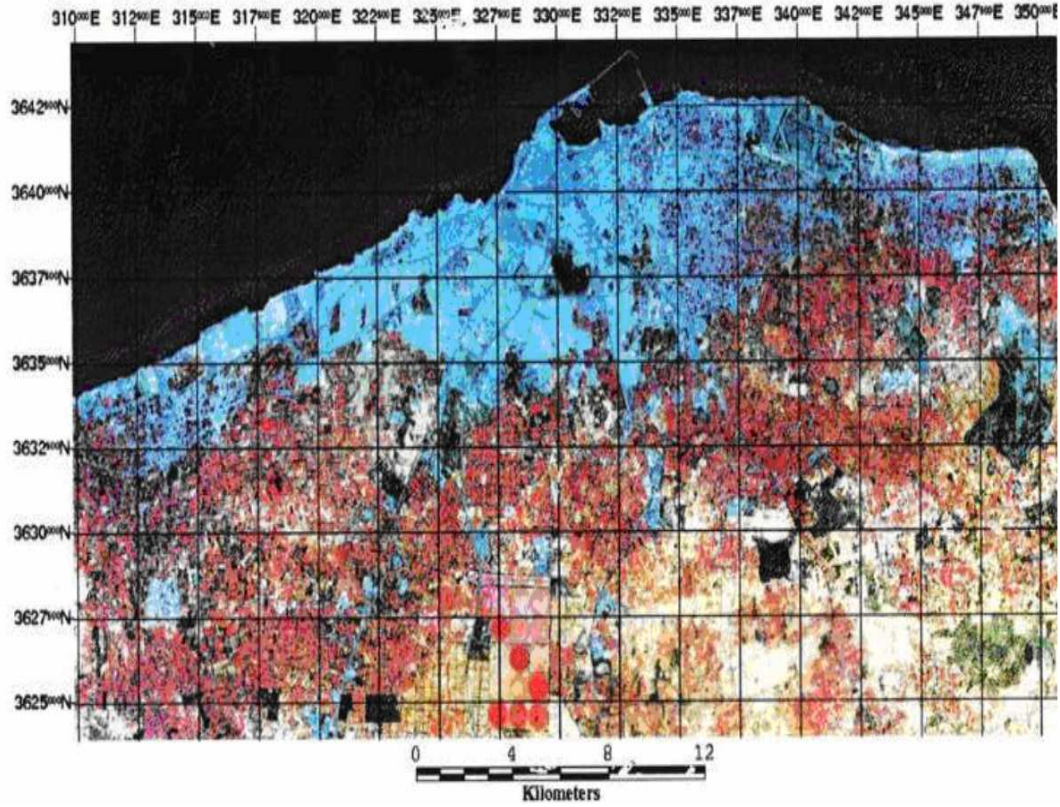
شكل 2: القاهرة الكبرى. (المصدر: تروان جون فرونساوا، حواضر الجنوب، الناشر. إليبس، باريس، 2000)

حسب الإحصائيات السكانية الرسمية عدد سكان القاهرة الكبرى 12 مليون ساكن، من المؤكد أن يتراوح عدد السكان اليوم ما بين 13 و 15 مليون [21]. وعلى هذا المستوى، كما شرح جورج موتان، «تواجه العملية التنظيمية والتخطيطية للقاهرة الكبرى مشاكل من الصعب جدا التغلب عليها و ستكون المعالجة أكثر تعقيدا عندما يتم النمو العمراني في بلد يعاني من شدة الفقر [22]. أصبح الاتجاه السائد حاليا هو إهمال المراكز القديمة للمدن وقلة الاهتمام بإعادة تأهيلها وإعادة توظيفها في حين انتشرت التجمعات الوظيفية في أطراف المدن على هيئة مراكز تابعة. حسب رأي دونيس وليلى فينيال، «أنتجت الحاضرة، التي بدأت في الظهور، مكانا هوة في تزايد مستمر بين سكان الحضر ذوي الدخل المحدود وبين الطبقة المسيطرة على المدينة الحديثة والمنتجة والمتجهة نحو الخصخصة والمتكونة من فضاء مقتصر على الشبه العام كالمراكز التجارية أو فضاء يتمتع بخصوصية كاملة كالمناطق السكنية الراقية والمغلقة أو (Gated communities) [23].

لم تصل مدينة القاهرة بعد إلى مستوى المدينة ذات البعد العالمي، بالقياس إلى قدرتها الإنتاجية وقدرتها على جلب رؤوس الأموال وتمويل تطويرها وحداتها؛ على الأرجح و حسب آراء بعض المؤلفين يمكن اعتبار القاهرة كمركزا رئيسا لتقوية التبادلات في اقتصاد الأرخييل "الاقتصاد العالمي" (فلتز 1996) مبنية على شبكة تضاهي شبكات أكبر الحواضر في المقابل يمكن لمدينة القاهرة أن تلعب دور عاصمة العالم العربي علي المستوى الإقليمي.

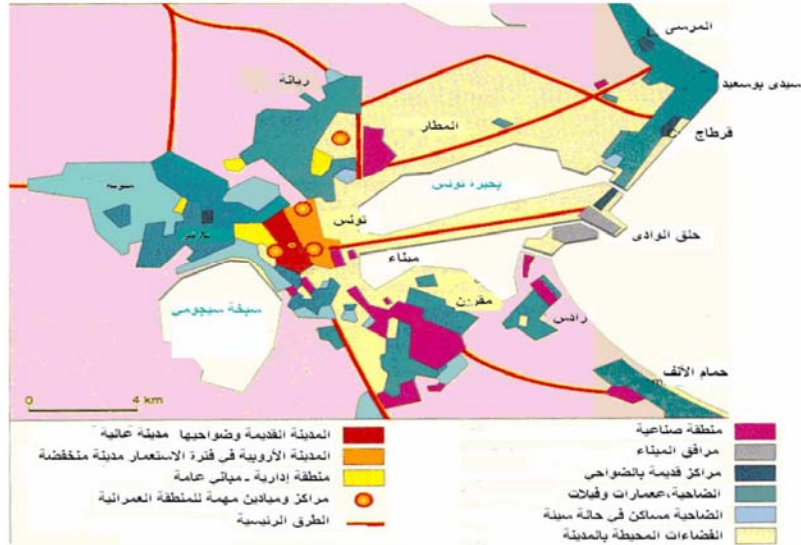
مثال ثاني للحاضرة: تتفوق طرابلس على باقي المدن الليبية الكبرى وتهيمن على كافة البلاد بسبب ثقلها التاريخي والاقتصادي والصناعي والزراعي والإداري وموقعها الجغرافي المتميز حيث تحتل مركزا إستراتيجيا على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط بين مصر وتونس، وأيضا بين إفريقيا وأوروبا. تبقى طرابلس الكبرى إلى يومنا هذا أكبر تجمع عمراني بالبلاد أنظر شكل (3) حيث قدر عدد سكانها في سنة 2006 بحوالي 1.600.000 نسمة أي ما يمثل 34% من سكان الحضر و 30% من إجمالي السكان. يبدو أن المدينة الوحيدة القادرة على امتلاك فضاء شاسع ومتعدد المراكز، وعلى أقطاب تابعة وذات ربط جيد بقلب الحاضرة: طرابلس لازالت نواتها الخدمية العالمية محدودة جدا إلا أنها تملك ثلاثة محاور متجهة خارج محيطها تخدم أقطاب عمرانية ديناميكية وفعالة: غربا الزاوية صبراتة، شرقا الخمس مصراتة، جنوبا العزيزية إنه امتداد عمراني ينمو ويتطور معززا بالطرق السريعة والميناء والمطار بالإضافة إلى هذه المعطيات تأتي المواقع الأثرية والسياحية ذات المستوى العالمي ( لبدة وصبراتة ) لتكمل هذه الهيكلة العمرانية. يبدو أن هناك بداية انبثاق برعم حضري بإمكانه تطوير فضاء شاسع ومميز لحاضرة. لكن الفضاء وتكويناته لا تكفي لصنع حاضرة ولكن طرابلس عليها أولا أن تقوم ببناء تكوينات أخرى منها:

شبكة تبادلات عالمية ذات دور فعال، مركز مهم للخدمات المالية والأعمال، محور رئيس وأساسي في الإعلام والاتصالات، مركز ربط قوي ببقية العالم ذو مستوى تكنولوجي عالي و بنية تحتية فعالة و قوية للاتصالات (مطارات، مراكز الاتصالات السلكية واللاسلكية، شبكات الكوابل،.....). لكي تتمكن من فرض نفسها كحاضرة على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط.



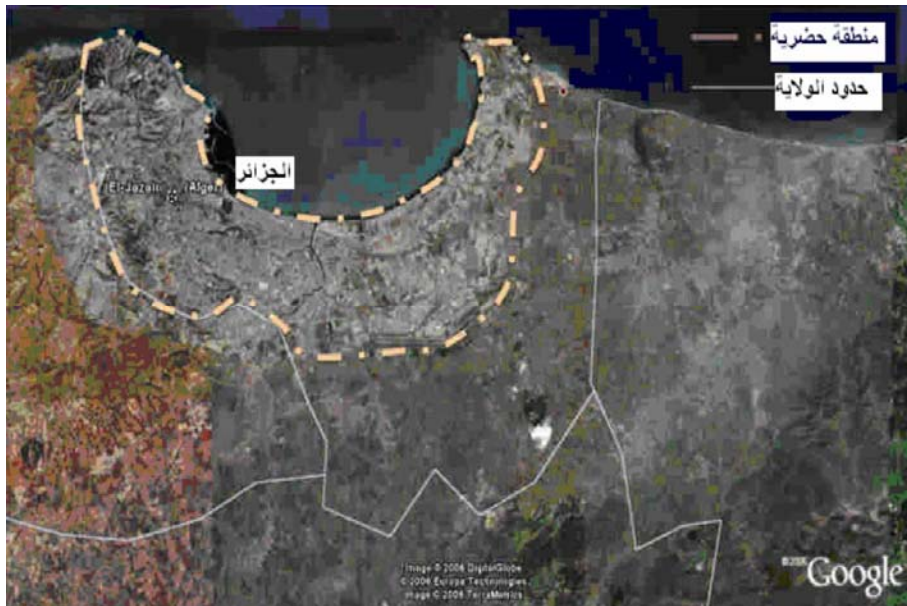
شكل 3: طرابلس الكبرى الزحف العمراني. (المصدر: صورة قمر صناعي فرنسي سيوت، 1996)

مثال ثالث لحاضرة تلعب دور العاصمة السياسية والاقتصادية: تونس هي العاصمة الاقتصادية والسياسية والمالية والثقافية والصناعية والمهيمنة على كافة البلاد. وتعتبر تونس أولاً حاضرة قطاع الخدمات، والدليل على ذلك تركز السلطات السياسية والإدارات العامة والأنشطة المالية والمصارف العالمية الكبرى والمراكز الرئيسية للشركات في أحياء مدينتها بالإضافة إلى موقعها القيادي المهم للإدارة الاقتصادية حيث يتواجد بها أكثر من 900 منشأة لتجارة الجملة مدعومة بشبكة نقل قوية. تونس الكبرى اليوم يقدر تجمعها السكاني بـ 2.1 مليون نسمة مع حدوث تراجع طفيف في نموها العمراني، رغم هذا التراجع هناك امتداد وتوسع مكاني كبير أنظر شكل (4). مساحتها العمرانية منتشرة على قطر طوله 25 كيلومتر ويصل تأثيرها فراغياً إلى مسافة 50 كيلومتر من الشمال إلى الجنوب. تونس محاطة من الشمال والجنوب بمدن متوسطة الحجم والتي تلعب دوراً مهماً على مستوى المنطقة (بنزرت، قطب صناعي وميناء مهم ونابل والحمامات أقطاب سياحية ذات ربط جيد وقوي بالعاصمة بواسطة شبكة طرق سريعة). ما تمتاز به تونس الكبرى وجودها في منطقة حضرية ذات قوة اقتصادية كبيرة حيث تكون الأنشطة الفعالة فيها هي الصناعة والزراعة والسياحة [24]. الذي يجب توضيحه في إطار التطور الحضري لتونس، (( هو الانتقال من فضاء مرتكز أساساً على حاضرة [25] (تونس تحضي منذ زمن بعيد بكل مقومات المدينة الكبرى) إلى فضاء متجه نحو شبكة من المناطق الحضرية حيث إن عملية الارتباط المرجوة بين هذه المناطق بإمكانها أن تضعها في سياق الحواضر الكبرى [26]).



شكل 4: تونس الكبرى (المصدر: تونس، من الخارطة إلى النموذج في دليل الثانوي، الناشر بورداس 1996)

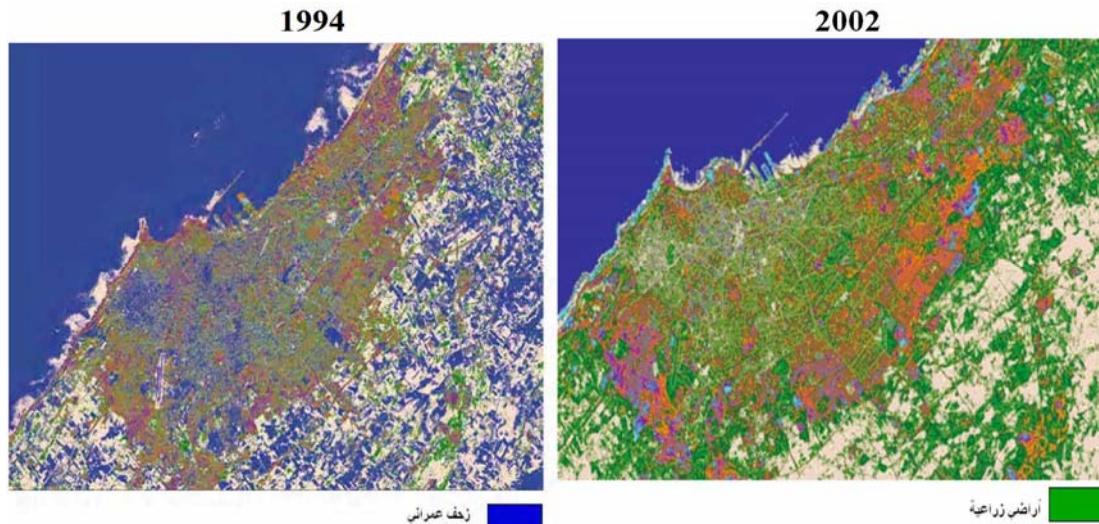
نقدم مثال رابع، حاضرة الجزائر. لو أكتفينا بالإحصائيات، التي تقدر عدد سكان مدينة الجزائر بـ 1.500.000 والحاضرة بـ 2.300.000 ومنطقتها المنخفضة بـ 5.300.000 نجدها تمثل وحدها القاعدة الأساسية لجملة من مميزات الحواضر [27]. مع ذلك فالجزائر هي العاصمة الاقتصادية والسياسية وأيضاً أول ميناء تجاري وصناعي للدولة الجزائرية، تنمو الجزائر بطريقة عشوائية حيث يمتد زحفها العمراني على الأراضي الزراعية الخصبة من سهل متيجة إلى رأس ماتيغو. زحف لا حدود له، المدينة مستمرة في التوسع والانتشار في كل الاتجاهات أخذة في التضخم ومبتلعة مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية أنظر شكل (5). حسب رأي جلال عبد الكافي تعاني الجزائر « من إدارة مهتزة وضعيفة غير مبالية في السيطرة والتوجيه لتدفق الهجرات المتتالية وإلى النمو العمراني المتضخم مما أدى إلى تدهور وانهيار هيكلها العمراني [28].



شكل 5: الجزائر الكبرى امتداد عمراني هائل

نتيجة لهذا الزحف العمراني والانحلال الإداري واللامبالاة أصبح من الصعب التعرف حالياً على أهمية وقيم الحياة الحضرية للمدينة أو إلى نظامها كعاصمة. عكس فرضيات الستينات التي ترى أن هناك تقدم سريع في النمو العمراني وتتوقع أن عدد سكان الجزائر في سنة 2000 سيكون 3.500.000 نسمة والتأكيد على تضخمها، فإننا نشاهد اليوم نمو متزايد لمدن المنطقة المتوسطة الحجم وتراجع واضح في نمو مدينة الجزائر وضواحيها. إنها المدن المحيطة التي تحاول استيعاب زيادات النمو العمراني ولكن اليوم هناك صعوبات جمّة تواجه إدارة هذه المشاكل والسيطرة عليها. الجزائر اليوم تطورها شبه معدوم والطموح إلى الرقي لمستوى الحضارة العالمي يتطلب البحث عن إدارة نموذجية وإعادة تأهيل حضري [29].

لإنهاء هذه الدراسة المختصرة، يجب علينا أن نلقي نظرة على الحواضر الاقتصادية دون وظيفة سياسية والتي نجاحها مبني على الاقتصاد و الدور الذي تلعبه في الاتصالات والربط بين النظام العالمي، وبلدانها غالباً ما تكون مجهزة بتجهيزات وبنية تحتية للمواني قادرة على تقديم خدمات على المستوى الوطني. لذا الدار البيضاء خير مثال لهذا الموضوع أنظر شكل (6).



شكل 6: الدار البيضاء الكبرى امتداد عمراني هائل من 1994 إلى 2002

تمتع الدار البيضاء بهيمنة على المستوى الوطني، حقيقة متعلقة تماماً بواقعها الجغرافي والاقتصادي والإقليمي وبالإمكان شرح إن معظم هذه القوة الجاذبة للدار البيضاء راجع إلى دورها المحرك والفعال من خلال مينائها ذو الترتيب الأول للبلاد والذي يعتبر دائماً المركز الرئيس للصناعة وللتبادلات العالمية والوطنية. تعتبر الدار البيضاء بفضل مينائها المركز الأهم للتبادلات التجارية ولتصدير المنتجات الزراعية والمنجمية للبلاد. كما تعتبر العاصمة الاقتصادية والمالية للمغرب، أصبحت حاضرة الدار البيضاء أهم مركز للخدمات في المغرب حيث تتمركز فيها الأغلبية العظمى من الشركات التجارية والخدمية وجميع المراكز الرئيسية للمصارف.

يعتبر فضاء حاضرة الدار البيضاء- المحمدية- الرباط بعدد سكانه الأكثر من خمس مليون نسمة أكبر الفضاءات على مستوى البلاد تاركا ورائه « العواصم الإقليمية » لفاس و مراكش و طنجة وأغادير. لم تترك على هامش حيزها إلا الوظيفة السياسية والإدارية والدبلوماسية لمدينة الرباط، وبالتالي الدار البيضاء هي على قمة إقليم الحاضرة الذي يمثل % 0.3 من المساحة

الكلية للبلاد ويسكنه % 19 من إجمالي السكان ويقدر بأكثر من 5 مليون نسمة ، مما سيؤدي إلى خلق تضخم في القطب الساحلي، مسببا أيضا في زيادة الاختلال في التوازن الإقليمي [30] أنظر شكل (6).

## الخلاصة

يمكننا التأكد من أنه هناك اختلاف في أوضاع الحواضر في شمال إفريقيا قياسا بهذه المقارنات الأولية. ومن هنا نلاحظ ظهور أحد المعوقات الكبرى التي تشكل عقبة حول تطور ظاهرة الحواضر في هذه البلدان، ألا وهي الصعوبة القصوى في الحد من النمو العمراني وعدم القدرة على التحكم في الامتداد العشوائي المستمر للمدن الكبرى وضواحيها. بالإمكان توضيح تطورات مختلفة لظاهرة الحاضرة، لكن ظاهرة الامتداد العمراني العشوائي تبدو على أنها ظاهرة لها خاصيتها وتشارك فيها كل مدينة في حالة تطور. تشكلت المدينة في شمال إفريقيا من خلال أشكال أكثر تلقائية و أكثر حركة، وهذه الظاهرة ارتبطت أساسا بعدم استقرار الوضع الاجتماعي والاقتصادي ذاته، مختلفة اختلافا كبيرا عما نعرفه في البلدان المتقدمة حيث يتجلى التطور الحضري في حالاته الأكثر تنظيما ودقة مع وجود إمكانيات جيدة للسيطرة عليه. بالتأكيد تبدو أنماط الإدارة والتحكم الحضري أكثر تعقيدا في حواضر شمال إفريقيا، وكذلك في الدول النامية عموما. وهذا التعقيد يزداد حدة بسبب محاولات المسؤولين على التخطيط الحضري لإيجاد معالجات من خلال فرض حلول بعيدة كل البعد عن الواقعية. في الواقع هناك صعوبة في الوصول إلى فهم وإدراك كل التعقيدات التي يعاني منها الفضاء الحضري الحالي لبلدان شمال إفريقيا، من حيث بعده الاقتصادي والاجتماعي والمعماري وغيره من الأبعاد الأخرى سواء كان هذا البعد فعلي أو خيالي. لذا فإن صعوبة السيطرة على سياق تطور الحاضرة تؤدي إلى تعميق الهوة الموجودة بين الخطاب الرسمي في مجال التخطيط العمراني والواقع المعاش كما أنها تساهم في زيادة اختلال التوازن لهذه المناطق.

لذا نوصي بأن تسعى الجهات المسؤولة وذات العلاقة بالتعامل مع الواقع المعاش بكل جدية وواقعية وعلى أسس علمية ومدروسة وذلك بإيجاد الحلول المناسبة لوضع حواضر شمال إفريقيا في مرتبة الحواضر العالمية، من خلال خلق نمو متوازن لتجمعاتها الحضرية، وإعداد خطة شاملة ومفصلة، آخذة في الاعتبار الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والطابع المعماري والعمراني. كما نوصي ببناء أشكالاً من التنظيمات الحضرية قائمة على بناء مدعوم بشبكات كبرى ذات تدرج هرمي جيد، وذلك من خلال إنشاء عالم حضري فوق مساحة عمرانية شاسعة ذات ربط جيد، متعدد المراكز ذو مستوى رفيع وعلاقة قوية ومتواصلة ومزود بنظام اتصالات ونقل فعال وتجهيز على مستوى عالي بالمرافق والبنى التحتية وبهذا تتمكن حواضر شمال إفريقيا من الوصول إلى أعلى الرتب وفرض نفسها كحواضر عالمية على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط.

## المراجع

- [1] Dorier-Apprill E, Vocabulaire de la ville. Notions de références, Édition, du Temps, 2001. (in French)
- [2] Brunet R, Les mots de la géographie, Edition.Reclus La documentation française, 1996. (in French)
- [3] George P., Veggrer F., Dictionnaire de la géographie, Édition, Paris: PUF, 2004, 462p. (in French)

- [4] Gottmann J., in *Mégalopolis: The urbanized northeastern Seaboard of the United States*, New York, the Twentieth Century Fund, 1961.
- [5] Roncaylo M., Paquot T., Extrait de l'article «Du concept de ville d'autrefois et aujourd'hui» de Meuriot. P (1919), historien (1861-1919), In «Villes et civilisation urbaine (18<sup>ième</sup> -19<sup>ième</sup> siècle)», Édition, Paris: Larousse, 1992, 687p (in French)
- [6] Choay F., «Le règne de l'urbain et la mort de la ville», in «La ville: art et architecture en Europe,1870-1993»,Édition,Centre G.Pompidou,1994. (in French)
- [7] Paulet J.P.,«Les très grandes villes du monde», Édition. Sedes, 2000. (in French)
- [8] Pelletier J., *Ville et urbanisme dans le monde*, Édition, Paris: A. Colin, 2000, 208p. (in French)
- [9] Troin J.F., «Du bon usage du terme «métropole» notamment dans le monde arabe» in *Les enjeux de la métropolisation en Méditerranée*, cahiers de la méditerranée, vol. 64, juin 2002. (in French)
- [10] Sassen S., «La ville globale, New York, Londres, Tokyo», Édition. The Global City, Princeton University Press, 1991.
- [11] Lacour C., Puissant S., (coordonné par), *La Métropolisation: Croissance, Diversité, Fractures*, Edition, Paris: Anthropos - Economica, 1999, pp 188 - 190. (in French)
- [12] Ensemble des villes et de leurs zones d'influence, constituées en structure hiérarchisée dans un territoire donné», in DORIER-APPRILL E *Vocabulaire de la ville. Notions de références*, op.cit. (in French)
- [13] Chaline C., *Les villes du monde arabe*, Édition, Paris: Armand Colin/Masson, 1996, pp 42 -46. (in French)
- [14] Kharoufi M., «Urbanisation et recherche urbaine dans le monde arabe», *Management of Social Transformations Programme*, document N° 11, UNESCO, 1995. (in French)
- [15] Jager J.C., «L'urbanisation littorale en méditerranée», revue de l'association villes et territoires méditerranéens, Centre de Documentation de l'Urbanisme, 1998. (in French)
- [16] Rousseaux V., *Situation actuelle de la répartition spatiale du fait urbain au Maghreb* Recherches Urbaines, N° 13 Janvier-Avril, 2001. (in French)
- [17] Escallier R., SIGNOLES P., (dir), *Les nouvelles formes de la mobilité Spatiale dans le monde arabe*, Fascicule de recherche n°28, t2, Tours, URBAMA, 1995, 475 p. (in French)
- [18] Chaline C., *Les villes du monde arabe*, Édition, Paris: Armand Colin/Masson, 1996, pp 20 -22. (in French)
- [19] Kharoufi M., «Urbanisation et recherche urbaine dans le monde arabe », *Management of Social Transformations Programme*, document N° 11, UNESCO, 1995. (in French)
- [20] Escallier R., (dir.), «Les enjeux de la métropolisation en Méditerranée», in *Cahiers de la méditerranée*, vol 64, juin 2002. (in French)
- [21] Pourtier R., *Villes africaines*, Doc. Photo. La Documentation française, n° 8009, 1999. (in French)

- [22] Mutin G., «Le Caire, métropole du monde arabe», in Géographie sur le monde Arabe, Cours d'Agrégation de Géographie, centre de documentation de l'Institut d'Etudes Politiques de Lyon, 1997. (in French)
- [23] Denis E., et VIGNAL L., «Dimensions nouvelles de la métropolisation dans le monde arabe: le cas du Caire», in Cahiers de la méditerranée, vol 64, juin 2002. (in French)
- [24] Chabbi M., "Potentialités et obstacles à la constitution d'une région urbaine - Le cas du Grand Tunis", 40th ISoCaRP Congress, 2004 (in French)
- [25] Signoles P., L'espace Tunisien: Capitale et Etat-Région, Fascicule de recherche n°14-15, Tours, URBAMA, 1985, 1041 p. (in French)
- [26] Miossec J.M., «Tunisie, métropolisation, mondialisation: efficience Renforcée de l'axe oriental », in Cahiers de la méditerranée, vol 64, juin 2002. (in French)
- [27] Sidi Boumedine R., «Alger, la complexité d'une métropole», in Cahiers de la méditerranée, vol 64, juin 2002. (in French)
- [28] Abdelkafi J., Urbanisation, planification spatiale et politiques urbaines au Maghreb contemporain, L'urbanisation et la gestion des villes dans les pays méditerranéens. Etude sub-régionale: Tunisie, Algérie, Maroc, Plan Bleu, Commission Méditerranéenne du Développement Durable, juillet 2001, 53 p. (in French)
- [29] Chaline C., Dubois-Maury J., Hadjied J A., Alger, les nouveaux défis de l'urbanisation, Édition. L'Harmattan, 2003. (in French)
- [30] Troin J.F., Berriane M., Guitouni A., Kaioua A., Laouina A., «La voie de développement du Maroc», compte rendu des tables Rondes du Festival International de Géographie de Saint-Dié des Vosges, 2002. (in French)